التكامل الاقتصادي العربي بين ضرورات التحول الرقمي ومواجهة السياسات التجارية الحمائية الجديدة في ظل تداعيات جائحة كورونا

Arab economic integration between the necessities of digital transformation and confronting the new protectionism in light of the repercussions of the Corona pandemic

سفيان غواس

جامعة 20 أوت 1955، مخبر ECOFIMA – سكيكدة (الجزائر)، s.ghaoues@univ-skikda.dz

تاريخ الإرسال: 2021/10/21 **تاريخ القبول:** 2021/12/24 **تاريخ النشر:** 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي، كنتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية وما أفرزته مختلف السياسات التجارية الجديدة من تنامي للنزعات الحمائية و الحروب التجارية. كما تتناول هذه الدراسة تأثير جائحة كوفيد 19على آفاق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. ومن ثم تجري تقييما للكيفية التي أدت بها الجائحة إلى تسريع الرقمنة والآثار المترتبة على تكامل هذه الدول.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي ضروري لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، ولاسيما في سياق الأزمات. إذ يمكن للتكامل الإقليمي، عندما يصمم وينفذ في إطار إستراتيجية إنمائية أوسع تواكب تنامي الاقتصاد الرقمي الجديد، أن يعزز التنوع الاقتصادي والتغييرات الهيكلية للاقتصاديات العربية ويحقق ويحسن القدرة التنافسية وأن يكون بمثابة منطلق لمشاركة الاقتصاديات العربية مشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي.

كلمات مفتاحية: التكامل الاقتصادي، الدول العربية، التحول الرقمي، الحمائية، جائحة كورونا.

تصنيفات JEL : F15، F36، O3، F13.

Abstract :

This study aims to highlight the challenges facing Arab economic integration, as a result of global economic transformations, and the various new trade policies that have resulted in the growth of protectionist tendencies and trade wars. This study also addresses the impact of the COVID-19 pandemic on the prospects for economic integration among Arab countries. It then assesses how the pandemic has accelerated digitization and the implications for the integration of these countries.

The results of the study showed that economic integration is necessary to achieve sustainable development in the Arab countries, especially in the context of crises. Regional integration, when designed and implemented within the framework of a broader development strategy that keeps pace with the growth of the new digital economy, can enhance economic diversification and structural

المؤلف المرسل: غواس سفيان، **الإيميل:** s.ghaoues@univ-skikda.dz

changes to Arab economies, achieve and improve competitiveness, and serve as a platform for the effective participation of Arab economies in the global economy.
Keywords: Economic integration, Arab countries, digital transformation, protectionism, Corona pandemic.
JEL Classification Cods : F15, F36, O3, F13.

المقدمة:

تواجه الدول العربية في الفترة الحالية تحديات كبيرة، أكثر حدة من تلك التي واجهتها في الفترات السابقة، والمتمثلة أساسا في الأزمة الصحية وتحديات التحولات الرقمية وآثارها على كافة الأصعدة، فهو وضع مفروض يجب مواكبته. بالإضافة إلى إرهاصات الحرب التجارية المفروضة عليها كواقع يجب التأقلم عليه، بحكم أنها لا تمثل أي قوة ضغط أمام قوة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى كالاتحاد الأوروبي و الآسيان و اتفاقيات التجارة الإقليمية الجديدة العابرة للقارات، وغيرها.

وقد كانت الدول العربية سباقة في الرغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي منذ قيام جامعة الدول العربية في عام 1945 وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة لأسباب سياسية لا يزال معظمها يؤثر حتى الآن. ورغم هذا تبقى عملية بناء وتطوير القدرة التنافسية وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة ملحة لرفع قدرة الاقتصاديات العربية على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

انطلاقا من ذلك يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هي التحديات التي تفرضها البيئة الاقتصادية الحالية، المتمثلة في تنامي النزعات الحمائية والحروب التجارية ومتطلبات تعزيز التحول الرقمي في ظل تداعيات جائحة كورونا، على التكامل الاقتصادي العربي؟

- **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في التعرف على واقع التكامل الاقتصادي في ظل تداعيات السياسات التجارية الحمائية الجديدة، و متطلبات التحول الرقمي في ظل الأزمة الصحية الناتجة عن تداعيات فيروس كوفيد-19 على الدول العربية، مع توضيح واقتراح نموذج لتعزيز دور التحول الرقمي في التصدي للغلق المفروض في الدول العربية، وصولا إلى محاولة اقتراح نقاط لبناء إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة الآثار السلبية لأزمتي الحرب التجارية وجائحة كورونا.
- **أهمية الدراسة:** تهدف الدراسة إلى بيان تحليل وضعية التكامل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات الاقتصادية للحرب التجارية بين أكبر الاقتصاديات العالمية والأزمة الصحية، في اطار الوضع المفروض التي خلفته هذه الأزمات، ففكرة التكامل العربي جاءت من إدراك الدول العربية للمخاطر المحيطة كسبيل للتخلص من الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعاني منه.
- **منهج الدراسة:** من أجل الاحاطة بجوانب الموضوع سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة.

➢ **الدراسات السابقة:** شكل التكامل الاقتصادي العربي مجالا خصبا للكثير من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بدراسة مختلف جوانب التعاون العربي وتحديد مختلف آثاره المتوقعة بالنسبة للدول العربية ومواجهة سلبيات العولمة في ظل الصراعات الدولية والتجاذبات الإقليمية، تتمثل أهم الدراسات التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة فيما يلي:

- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة، والتكتلات الاقليمية البديلة**، ط1، عربية للطباعة والنشر، 2002، مصر. وقد استعرضت الدراسة التحديات المستقبلية التي تواجه التكتل الاقتصادي العربي في ظل عولمة متصاعدة، وفي وسط دول تلوذ بمحيطها الاقليمي وتسعى لتكوين تكتلات إقليمية لمواجهة تحديات العولمة.
- حيزية هادف، **التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، 2013، الجزائر. وقد استعرضت الدراسة واقع التكامل الاقتصادي العربي من ناحية الاستثمارات البينية وكذا التجارة البينية، وكذا تحليل استراتيجية التكامل العربي خلال العقدين 2000-2020 والتحديات التي تواجه التكامل مما يفرض على الدول العربية بلورة مقاربات من نوع جديد في هذا المجال، للحد من استمرار نهج التعارض والتجزئة وتوفير فرصة لتعظيم الجوانب الايجابية لتفاعل العالم العربي مع ظاهرة العولمة، ولتقليص جوانبها السلبية.
- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، **التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية (الدروس والمستجدات)**، مجلة التكامل الاقتصادي، 3(1)، 2015، جامعة أدرار، (الجزائر). وقد استعرضت الدراسة قراءة تحليلية للمسيرة العربية في ضوء المقاربة مع تجارب تكاملية مماثلة مثل التجربة الأوروبية وتجمع الآسيان، وما تفرضه العولمة من تحديات جديدة وأيضا ما وصلت إليه التجمعات الاقتصادية ما يحتم على الدول العربية الوقوف وقفة حازمة لإحياء آليات التعاون الاقتصادي العربي.
- عبد القادر بن عدة، رشيد يوسفي، **التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة-واقع وآفاق-دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 17(26)، 2021، الجزائر. وقد استعرضت الدراسة بعض الحقائق المتعلقة بمعوقات العمل العربي المشترك، كما تطرقت إلى أهم المقومات التي يتمتع بها الوطن العربي والذي ترشحه إلى أن يكون تكتل له وزنه في التكتلات الأخرى، مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي.

➢ **هيكل الدراسة:** سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال التطرق إلى المحاور الآتية:

أولا: التكامل الاقتصادي العربي (المفهوم، المقومات، المعوقات)؛

ثانيا: الآثار الاقتصادية السلبية للسياسات التجارية الحمائية وجائحة كورونا على الدول العربية؛

ثالثا: واقع التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا في الدول العربية؛

رابعا: نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي ومواجهة تداعيات جائحة كورونا في الدول العربية؛

خامسا: إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي كخيار لمواجهة الآثار السلبية للحمائية التجارية وحتمية التحول الرقمي؛

1- التكامل الاقتصادي العربي (المفهوم، المقومات، المعوقات):

في خضم المتغيرات والتحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت الدول إلى اقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، من أجل المنافسة وفرض وجودها والسعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشتركة، والدول العربية هي الأخرى حاولت طيلت الـــ50 سنة الماضية الدخول في مسار التكتلات الاقتصادية إلا أن تجربتها التكاملية مازالت قاصرة في تحقيق تطلعاتها المستقبلية.

1-1- مفهوم التكامل الاقتصادي العربي:

إن التكامل الاقتصادي يعبر عن عملية إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية بعضها مع بعض مقابل إنهاء تبعيتها وارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي (البطاط، 2008، ص50).

وقيام المجتمع العربي الموحد، باعتبار أن هذه الصيغة تمثل الطريقة المثلى للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد بدأ حلم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية في الخمسينات من القرن الماضي، وحاولت الدول العربية الدخول في العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية، ولكنها فشلت هذه المحاولات في تحقيق نجاح ملموس باستثناء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. والجدول الموالي يوضح أهم المحطات التي مر بها التكامل الاقتصادي العربي.

الجدول (01): أهم محطات التكامل الاقتصادي العربي

السنة	الاتفاقية
1950	اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي
1953	اتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم الترانزيت
1957	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية
1964	اتفاقية السوق العربية المشتركة
1981	اتفاقية تيسير وتنمية التجارة
1997	اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى
2003	مبادرة الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات
2005	التنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى
2019	دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات حيز التنفيذ

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (العيساوي، 2015، ص ص69-75).

1-2- مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي

على الرغم من توفر العالم العربي من العديد من الامكانات لبناء صرح عربي فعال، ورغم كل ما يتوافر له من عناصر الوحدة والتكامل مازال مقسما في شكل كيانات صغيرة لا تمثل قوة أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى، وفيما يلي سنذكر أهم مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي:

1-2-1- مقومات التكامل الاقتصادي العربي:

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية (حيزية، 2013، ص18):

- **تعدد وتنوع الموارد الطبيعية:** يزخر الوطن العربي بإمكانات وموارد طبيعية متنوعة، حيث يمتد على مساحة قدرها 14 مليون كلم^2 مما يتيح تنوع المناخ والموارد والتضاريس. كل هذه التنوع من أهم شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي؛
- **إتساع السوق العربية:** حيث أن حجم السوق العربية التي تمتلكها الدول العربية تجعل منها سوقا نموذجا، من ناحية الاستهلاك أو الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي، كما تعتبر مجالا رحبا للتكامل العربي الذي يمكن أن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق العربية؛
- **توافر رؤوس الاموال بشكل هائل:** ويرجع ذلك لضخامة عائدات البترول، وهذه الأموال لم تسهم حتى الآن في تنمية الدول العربية نظرا لأن معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة وهذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية.
- **توفر الموارد البشرية في الوطن العربي:** حيث بلغ عدد سكان الدول العربية في عام 2020 حوالي 436.08 مليون نسمة (The World Bank, 2020 Population, Total-Arab World (https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A) ، وهذا العدد كاف لتنمية الدول العربية بشكل ذاتي، كما ان توافر هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة (عبد الرحيم، 2002، ص101).
- محاولة إحداث التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال التشريعات التي تشجع هذه الأخير (عمورة، 2013، ص100)، مما يؤدي بدوره إلى تشجيع المستثمر العربي على الاستثمار في قطاعات كانت حكرا في السابق على الدولة.
- **إلى جانب ذلك، يضاف الى المقومات السابقة** أن الدول العربية تتكلم لغة واحدة، وتدين معظمها بدين واحد هو الإسلام، وهذه المقومات يمكن أن تؤدي دورا هاما في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

1-2-2- معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

ومما سبق يتضح أنه على الرغم من توافر الإمكانات، والطاقات، والثروات الطبيعية، والموقع الاستراتيجي للوطن العربي والعديد من الاتفاقيات، والمداخل التكاملية فإن تجربة التكامل الاقتصادي العربي سواء تحت مظلة جامعة الدول العربية، أو من خلال التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية لم تستطع تحقيق إنجاز يذكر في هذا المجال، بسبب العديد من المعوقات، يمكن تقسيمها إلى سببين رئيسيين (اقتصادية، سياسية) وهي (ميلود، 2009، ص ص51-52):

1-2-2-1- أسباب سياسية: يمثل العامل السياسي أهم العوامل التي يبنى عليها أي تكتل اقتصادي، وهو جزء أساسي لفكرة التكامل الاقتصادي. ويمكن إيجاز أهم المعوقات السياسية فيما يلي:

- ضعف الادارة السياسية العربية، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بتطبيق الاتفاقيات وإزالة العقبات التي تواجه التكامل العربي.

- غياب الارادة السياسية في الدول العربية (عبد الرحيم، 2002، ص96)، وهذا يعكس في حقيقة الأمر عدم الحاجة إلى هذا التكامل وتنامي تيار الاقليمية على حساب التيار القومي.
- عدم منح الجامعة العربية أية سلطات فوق السلطة القطرية، وكذا عدم وجود هيئة لتسوية المنازعات على المستوى العربي مما تؤثر سلبا على التعاون العربي؛
- حالة عدم الاستقرار لبعض الدول العربية، وأزمة الثقة التي تعاني منها الأنظمة العربية؛

1-2-2-2- أسباب اقتصادية: ونجملها فيما يأتي:

- ضعف البنية الأساسية في العديد من الدول العربية وغياب سهولة وسائل الانتقال والاتصال بين البلدان العربية؛
- التبعية الاقتصادية والمالية للبلدان العربية إزاء البلدان المتقدمة، هذه التبعية الاقتصادية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، لهذا الأمر حرمها من إقامة تكامل عربي-عربي.
- عدم الاهتمام بوجود شبكة نقل لربط أجزاء الوطن العربي بعضها البعض؛
- تفاوت درجات النمو الاقتصادي بين الاقتصاديات العربية، وتشابه في الهياكل الاقتصادية والقاعدة الانتاجية بينها، يطرح اشكالية الاختلاف في نظم التخطيط الاقتصادي لكل دولة أو التكتلات الفرعية، والأمر أيضا جعلها في حالة تنافس وليس في حالة تكامل (عمورة، 2013، ص97).
- تهميش القطاع الخاص في مبادرات التكامل الاقتصادي العربي، من ناحية إقامة مشروعات استثمارية بينية عربية.
- تداخل الأهداف السياسية مع الأهداف الاقتصادية؛

هذه الأسباب وأخرى لم تتيح للتكامل العربي فرصة التطوير، ويعود ذلك لعدم توافر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة في تطوير التجارة فيما بينها. كما أن الاقتصاديات العربية تعاني من مشاكل ناجمة عن الاعتماد الكبير على الاقتصاديات الغربية ولذلك لم يحظى التكامل الاقتصادي بأي دور وأهمية تذكر في علاقاتها الاقتصادية.

2- الآثار الاقتصادية السلبية للسياسات التجارية الحمائية وجائحة كورونا على الدول العربية:

أثرت السياسات التجارية الحمائية بين الأقطاب التجارية الكبرى وجائحة كورونا تأثيرا كبيرا على مستويات عديدة، خصوصا في ظل تعامل كل دولة في التصدي لهما على حدة، وهذا ما زاد من عمق الآثار السلبية ويمكن أن نوضح تلك الآثار فيما يلي:

2-1- الأثر الاقتصادي للسياسات التجارية الحمائية (الحرب التجارية) على الدول العربية:

تشير السياسة التجارية إلى اللوائح والاتفاقيات التي تتحكم في الواردات والصادرات إلى الدول الأجنبية (Trade Policy, 2021, https://www.thebalance.com/trade-policy-4073939) ، وتتولد عن هذه السياسة ما يسمى بـــ "السياسة الجارية الحمائية" هو موقف تتبناه بعض الدول لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية، قد تعمل على المدى القصير لتعزيز الإنتاج المحلي والأعمال التجارية، ولكن على المدى الطويل، يمكن للحمائية التجارية أن تجعل بلدًا وصناعاته أقل قدرة على المنافسة في التجارة الدولية (Amadeo, 2021, Trade Wars and their Effect on the Economy and You

Why Trade Wars Are Bad and Nobody Wins, https://www.thebalance.com/trade-wars-definition-how-it-affects-you-4159973).

ونتج عن هذه الحمائية ما يسمى بـــ"الحرب التجارية" وهي ليست وليدة الحاضر في العلاقات الدولية، فالمبدأ الاقتصادي الشهير "**دعه يعمل دعه يمر**" لآدم سميت جاء بالأساس لمواجهة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومواجهة السياسات الحمائية ليرجع صدى هذا المصطلح بعد الاجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين والإتحاد الأوروبي وكذا دول أخرى وما تبعتها من إرهاصات على باقي الاقتصاديات الأخرى. فالنظام التجاري العالمي شهد عدة تحولات في العقود الماضية أهمها: الاتجاه إلى التعددية القطبية التجارية، التغير الحاصل في الهيكل السلعي للتجارة والتغير في السياسات التجارية لدول العالم.

وكإشارة لمصطلح الحرب التجارية هي "أحد الآثار الجانبية للحمائية التي تحدث عندما ترفع دولة (بلد أ) التعريفات الجمركية على واردات بلد آخر(الدولة ب) ردا على قيام البلد ب برفع التعريفات الجمركية على واردات البلد أ. التعريفة هي ضريبة مفروضة على السلع والخدمات المستوردة" (Chen, 2019, Trade War, https://www.investopedia.com/terms/t/trade-war.asp).

كما عرفت الحروب التجارية بأنها: "فرض الدولة تعريفة أو حصص على الواردات، بينما تنتقم الدول الأجنبية بأشكال مماثلة من الحمائية التجارية، بينما تتصاعد الحروب التجارية تقلل التجارة الدولية، وتبدأ الحرب التجارية عندما تحاول الدولة حماية صناعتها المحلية وخلق فرص العمل" (Amadeo, 2019, Trade Wars and their Effect on the Economy and You Why Trade Wars Are Bad and Nobody Wins, https://www.thebalance.com/what-is-trade-protectionism-3305896).

ويمكن القول أن الحروب التجارية هي مصطلح اقتصادي يعني قيام دولة أو أكثر بفرض رسوم جمركية على سلعة مستوردة من دولة أخرى، فتقوم الدولة المصدرة بفرض تعريفة جمركية انتقامية للرد عليها.

وتصنف السياسات التجارية الحمائية إلى سياسات حمائية تقليدية وأخرى جديدة على الشكل الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول (02): تصنيف السياسات التجارية الحمائية

سياسات حمائية تقليدية	سياسات حمائية جديدة
▪ **وتستخدم فيها:** – الرسوم الجمركية؛ – الحصص؛ – الدعم الحكومي؛ – الاعفاءات الضريبية؛ ▪ **تتعارض بشكل مباشر مع قواعد منظمة التجارة العالمية.**	▪ **تستخدم لأسباب كثيرة منها:** – حماية الانتاج المحلي يحمي الصناعات الجديدة في الدولة من المنافسة الأجنبية؛ – مؤقتا يخلق وظائف؛ – علاج الخلل في ميزان المدفوعات؛ – الصراع التجاري؛ ▪ **قد تمثل تعسفا في الحقوق التي تقدمها اتفاقيات تحرير التجارة؛** ▪ **سياسات رمادية لا تتعارض مباشرة مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (F. Sennholz, 1985, https://fee.org/articles/protectionism-and-unemployment/)

والشكل الموالي يوضح تطور الإجراءات الحمائية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2020

الشكل (01): تطور الإجراءات الحمائية ما بين 2009-2020

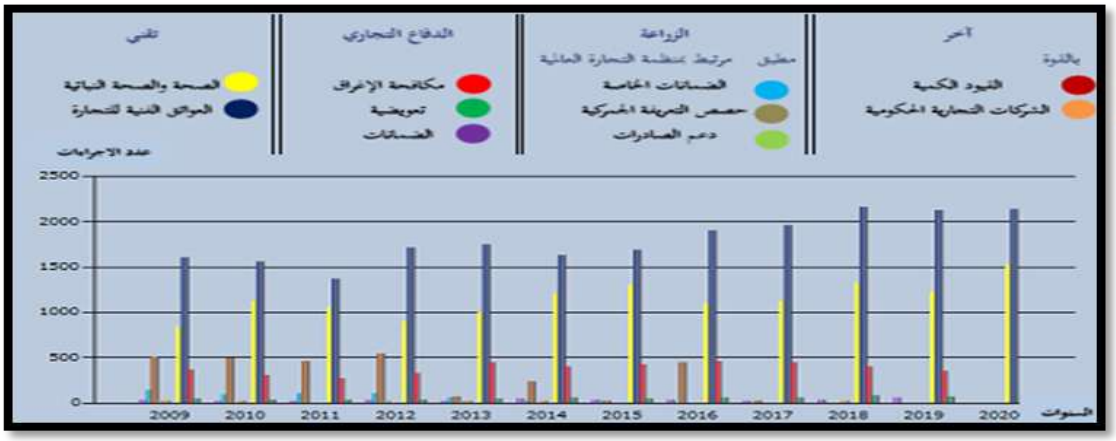

Source : (The World Trade Organization, 2020, ALL WTO MEMBER COUNTRIES: NUMBER OF MEASURES, http://i-tip.wto.org/goods/Forms/GraphView.aspx?period=y&scale=ln)

نلاحظ من الشكل أن كل من العوائق الفنية أمام التجارة ومعايير الصحة والصحة النباتية من بين أكثر الإجراءات الحمائية المستخدمة، حيث بلغت العوائق الفنية أمام التجارة إلى 26758 إجراء من بينها 3121 اجراء ساري المفعول ما بين 2009- 2020، فكل الإجراءات الحمائية الأخرى شهدت استقرار في كيفية فرضها غير أن الإجرائيين السالفين شهدا ارتفاع خصوصا ما بين السنوات الثلاثة 2018-2020، والتي تنامت الحمائية بين القوة القائمة الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الصاعدة الصين، وما شاهدته الساحة الدولية من فرض رسوم جمركية أو ما يعرف بالحرب التجارية. وتفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) وما شهده العالم من غلق على كامل الأصعدة، حيث بلغت اجراءات الصحة، والصحة النباتية 17289 إجراء من بينها 3494 اجراء ساري المفعول ما بين سنة 2009-2020. ليسجل اجراء الصحة والصحة النباتية 1515 اجراء في سنة 2020، كما أصبحت هنالك العديد من السياسات والأساليب الحمائية الجديدة التي تسهم في تقييد التجارة دون أن تتعارض مع قواعد المنظمة التجارة العالمية.

واستنادا لقاعدة بيانات الأونكتاد في ديسمبر 2020، فقد شهدت صادرات العالم تراجعا خلال العام 2019 بمعدل 2.8% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 19 تريليون دولار (نشرة ضمان الاستثمار، 2021).

وباعتبار أن لهذه التوترات التجارية قنوات انتقال إلى الاقتصاديات العربية، وتتمثل أساسا في ثلاث قنوات رئيسية وهي: الطلب الخارجي، والأسعار العالمية للنفط، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **قناة الطلب الخارجي**: شكلت التوترات التجارية بين القطبين العالميين الصين والولايات المتحدة الأمريكية نقطة ضغط على كثير من الدول العربية، لاسيما في ظل مساهمة الطلب الخارجي بنحو 48% من إجمالي الطلب الكلي في الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للدول العربية، وهذا الأثر تمثل في (الحسني و عبد المنعم، 2020، ص ص53-54):

– **انخفاض مستويات الطلب الخارجي**: وتمثل هذا الانخفاض على مستوى الدولتين (الصين والولايات المتحدة الأمريكية) مما أثر على النمو الاقتصادي فيهما، والدول العربية الأكثر انكشافا على الطلب الخارجي من قبل الاقتصاديين متمثلة في كل من: السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان وقطر والجزائر والعراق ومصر والأردن.

- **تحويل التجارة:** وكان هذا الأثر كاحتمال تصاعد التوترات التجارية مما ينجر عليه تحويل جزء من التجارة ما بين الولايات المتحدة والصين الخاضعة للرسوم الجمركية الى بعض الدول العربية.

- **قناة أسعار النفط:** على الرغم من ارتفاع أسعار النفط في بداية عام 2018 إلى حوالي 60-65 دولار للبرميل، والذي من شأنه أن يخفض من الضغوط على الموازنات العامة في هذه الدول ويتيح جزءا ماليا يمكن استغلاله لتمويل وتنفيذ خطط التنويع الاقتصادي، وذلك بافتراض مستوى التزام الدول المنتجة للنفط داخل وخارج الأوبك باتفاق خفض الانتاج (الباجوري، 2018)، نتج عن التوترات التجارية تباطؤ مستويات الزيادة في الطلب على النفط من 1.5 مليون برميل يوميا في عام 2018 إلى 0.98 مليون برميل يوميا في عام 2019 وفق تقديرات منظمة الأوبك وبالتالي انخفاض مستويات الأسعار بما يقارب 10% عام 2019 هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تعتمد البلدان العربية بشكل كبير على أسعار النفط، سواء بشكل مباشر بالنسبة إلى البلدان المنتجة مثل بلدان الخليج، أو بشكل غير مباشر (مثلاً عبر قناة التحويلات). تجدر الإشارة إلى أن 14 بلدا من البلدان الأعضاء في "جامعة الدول العربية" هي من البلدان المنتجة للنفط و/أو الغاز الطبيعي (غنيم، 2020، التوقّعات بشأن أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة في البلدان العربية، https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/exploring-potential-impact-covid-19-trade-arab-region). وبما أن الدول العربية لا تستطيع مجاراة ما ينتظر العالم من سباق في سعر الفائدة، لأنها بالفعل لديها أسعار فائدة مرتفعة، وهذا مما يزيد من تكاليف الإنتاج، ويحول دون منافسة المنتجات في السوق المحلية أو الدولية.

وهنا لابد من التأكيد على تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية لمواجهة تلك الأزمات.

- **قناة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** تأثرت الدول العربية بانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها الامارات والسعودية ومصر والمغرب ولبنان والأردن وسلطنة عمان والسودان بآثار التوترات التجارية، بحيث تستقبل هذه المجموعات نحو 93% من متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (الحسني و عبد المنعم، 2020، ص60). ويتباين الأثر بحسب الهياكل الاقتصادية لكل دولة وخصائص بيئات الأعمال بها.

يجب على الدول العربية أن تراقب باستمرار التوترات التجارية التي تحدث بين دول كبرى دولية أو إقليمية، وقياس آثارها في اقتصادياتها. وكذا الاهتمام بزيادة مستويات تنويع الاقتصاديات العربية سواء من حيث هيكل الإنتاج أو التصدير، وكذلك التنويع في العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول العالم المختلفة.

2-2- الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الدول العربية:

أحدثت جائحة كورونا آثار سلبية عديدة وعميقة في الدول العربية، وهذا الأثر كان على مستوى كل من:

- **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي:**

الشكل (02): نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية للفترة ما بين 2008-2020 (% سنويا)

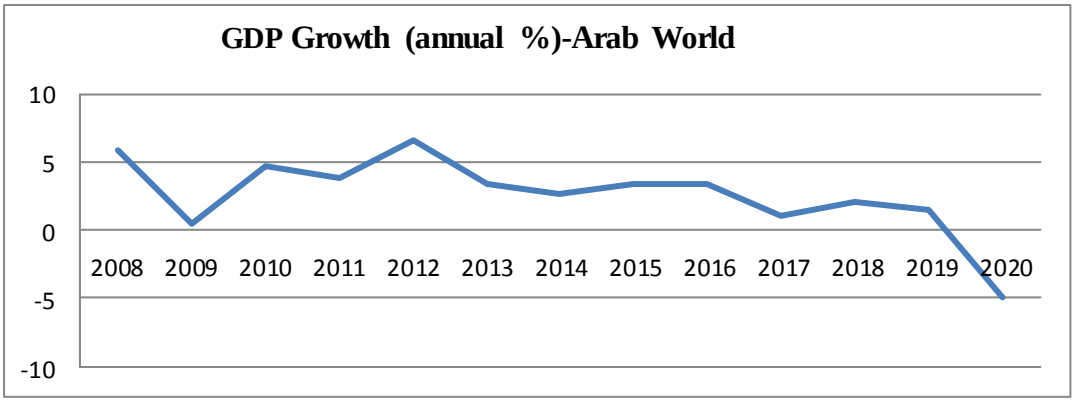

Source: (The World Bank, 2020, Récupéré sur GDP growth (annual %)-Arab World, https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&locations=1A&start=2000&view=chart)

نلاحظ من الجدول حجم الأزمة الصحية التي خلفتها على نمو الناتج الاجمالي للدول العربية للفترة ما بين 2019-2020، حيث سجل نمو سلبي في المنطقة العربي (-5%). فلو قارنها بالأزمة العالمية 2008 نجدها أكثر حدة في تداعياتها على الاقتصاديات العربية. وهذا ما يوضح حجم الأزمة الصحية وتداعياتها وكذا تأثير الأزمات السابقة على الدول العربية.

- **ارتفاع عجز الموازنة:** بحيث تشكو العديد من الدول العربية اليوم من عجز موازنة مزمن وآخر مستجد، مما أدى إلى تزايد حجم الدين العام على نحو يمثل مخاوف حقيقية في العديد من الدول (المناور، 2020، ص139).
- **ارتفاع البطالة:** يتسم سوق العمل العربي باتساعه بحيث يقدر عدد العاملين فيه بنحو 124.4 مليون عامل يتركز نحو (72%) منهم في ست دول عربية وهي: مصر (21%)، السودان (15.9%)، السعودية (10.7%)، الجزائر (8.8%)، المغرب (8.7%)، العراق (7.2%)، وهو ما يظهر تركز الجانب الأكبر من سوق العمل في الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط باستثناء السعودية.

وهذا ما يؤشر على حجم المعاناة المتوقعة على النسبة الأكبر من العاملين نتيجة اجراءات الحد من انتشار الجائحة (الاغلاق الاقتصادي الكلي أو الجزئي)، الذي مارسته كافة الدول العربي بشكل موسع لاسيما في الربعين الأول والثاني من عام 2020 (المناور، 2020، ص143).

- **ارتفاع التضخم:** من المتوقع بقاء معدل التضخم عند مستويات مرتفعة تقارب 11 % للسنة الحالية، وتراجعه إلى 6% عام 2022.

الشكل (03): معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2018-2022 (%)

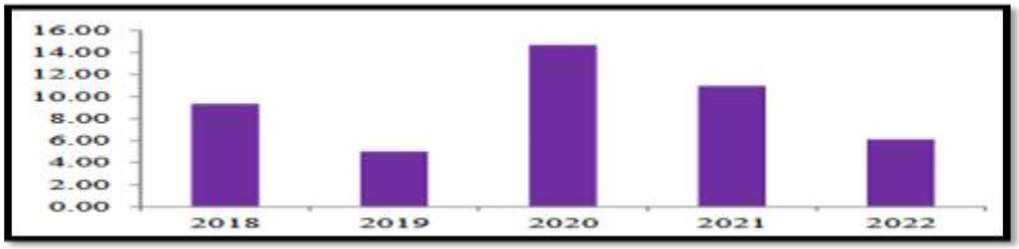

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 41)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم في الدول العربية شهدت تراجعا في عام 2019 إلى 5% مقابل أزيد من 9% مسجلة عام 2018، أما في عام 2020 شهدت ارتفاعا كبيرا 15% للتراجع إلى مستوى 11%، وهذا نتيجة ما أحدثته الجائحة في الفترة ما بين 2019-2021، كما تظهر توقعات 2022 تراجعا ملحوظا مقارنة بسنتي 2020-2021 حسب تقديرات صندوق النقد العربي.

- **الأثر على تجارة الخدمات:** أثر هذا العامل بشكل حاد على الاقتصاديات العربية، بحيث يعتبر كأحد مصادر الايرادات الهامة للموازنات العامة، فمن ناحية السياحة والتي تعتبر مصدرا مهما للعملات الأجنبية والوظائف بالنسبة للعديد من البلدان العربية، سيكون لها أثرا سلبيا كبيرا على ميزان المدفوعات في الدول العربية كسعودية، والمغرب وتونس ومصر والإمارات ولبنان (غنيم، 2020، التوقّعات بشأن أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة في البلدان العربية، https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/exploring-potential-impact-covid-19-trade-arab-region)، كما يتأثر النقل والسفر بهذه الجائحة نتيجة الغلق المستمر والإجراءات الاحترازية المطبقة، بالإضافة إلى تصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في صدد هذه المخاطر بين حمائية تجارية وأزمة صحية تحاول التجمعات الاقليمية الحد من هذه التداعيات بالمواجهة المشتركة لها، ولكن بالنسبة للدول العربية تبقى مواجهة كثير من الأزمات بشكل فردي كل بلد على حدة.

3- واقع التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا في الدول العربية:

يشير مصطلح التحول الرقمي إلى التغيير الجذري والمتسارع في أنشطة الأعمال والممارسات والكفاءات ونماذج الأعمال قصد الاستغلال الأمثل للتغيرات والفرص الناتجة عن التكنولوجيا الرقمية وتأثيراتها في المجتمع (محمد فتحي، 2011، ص ص2-3).

تنامت الرقمنة في ظل تفشي جائحة كورونا، فمن بين المظاهر والتحولات الرقمية نجد أنه ازدهرت الاتصالات الرقمية وزادت الابتكارات في التعليم الإلكتروني، والاعتماد أكثر على التجارة الالكترونية والعمل عن بعد وغيرها من التحولات، وهذا ما شهدته كثير من دولنا العربية تماشيا مع الواقع المفروض في ظل الجائحة.

والجدول الموالي يوضح إحصائيات حول التعداد السكاني وعدد مستخدمي الإنترنيت في الدول العربية

الجدول (03): إحصائيات مستخدمي الإنترنيت والسكان في الدول العربية

الدولة	التعداد السكاني (2021)	عدد مستخدمي الإنترنيت 2000/12/31	عدد مستخدمي الإنترنيت	التطور (2021-2000)	معدل الاختراق بالنسبة إلى عدد السكان
منطقة الشرق الأوسط 2021/03/31					
البحرين	1.748.296	40.000	1.707.533	%0.9	%97.7
العراق	41.179.350	12.500	24.525.000	%12.3	%59.6
الأردن	10.269.021	127.300	8.700.000	%4.4	%84.7
الكويت	4.328.550	150.000	4.256.466	%2.1	%98.3
لبنان	6.769.146	300.000	5.546.494	%2.8	%81.9
سلطنة عمان	5.223.375	90.000	4.011.004	%2.0	%76.8
فلسطين	5.222.748	35.000	3.381.787	%1.7	%64.8

قطر	2.930.528	30.000	3.056.000	%1.5	%104.3
المملكة العربية السعودية	35.340.683	200.000	31.856.652	%16.0	%90.1
سوريا	18.275.702	30.000	8.500.000	%4.3	%46.5
الامارات العربية المتحدة	9.991.089	735.000	10.316.000	%5.2	%103.3
اليمن	30.490.640	15.000	7.903.772	%4.0	%25.9
منطقة أفريقيا **2020/12/31**					
الجزائر	44.616.624	50.000	25.428.159	%50.756	%57.0
مصر	104.258.327	450.000	54.741.493	%12.064	%52.5
ليبيا	6.958.532	10.000	5.857.000	%58.470	%84.2
موريتانيا	4.775.119	5.000	969.519	%19.290	%20.3
المغرب	37.344.795	100.000	25.589.581	%25.489	%68.5
السودان	44.909.353	30.000	13.124.100	%43.647	%29.2
تونس	11.935.766	100.000	8.170.000	%8.070	%68.4

Source : (Internet World Stats, 2021, https://www.internetworldstats.com/stats5.htm)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم الدول العربية في 2021 ارتفع فيها عدد مستخدمي الإنترنيت مقارنة بسنة 2000، بصفة ملحوظة خصوصا في فترة الحجر الذي تعرض له العالم نتيجة الأزمة الصحية، بحيث نجد مصر تحتل المرتبة الأولى بـــ 54.74 مليون مستخدم تليها المملكة العربية السعودية بـــ 31.85 مليون، ويمثل عدد مستخدمي الإنترنيت في العالم العربي لسنة 2021 ما قدره 247.640.560 مستخدم. كما أن هناك امكانات رقمية في الشرق الاوسط التي لم تستغل بكفاءة حتى الآن.

في هذا السياق، تم تصنيف الدول العربية حسب درجة رقمنة القطاعات الاقتصادية المختلفة وهذا من خلال دراسة قام بها صندوق النقد العربي.

الشكل (04): ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (فئة المرتفع جدا والمرتفع) لعام 2020

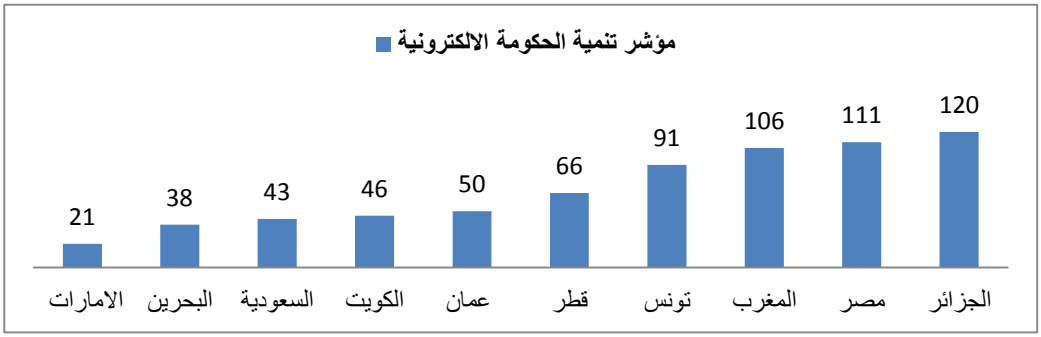

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (الملحق 03)

نلاحظ من الشكل ترتيب الدول العربية في مؤشر الحكومة الالكترونية والذي يضم في الفئة المرتفعة جدا دول من الشرق الأوسط وهي: الامارات والبحرين وعمان والسعودية وهذا ما يعطي صورة واضحة للاستثمارات التي تقدمها هذه الدول في مجال التحول الرقمي لتحسين مستواها وتطوير بيئتها الرقمية، أما في المستوى المرتفع فهناك دول من المغرب العربي وهي تونس والمغرب والجزائر وهذا ما يعبر على سعي هذه الدول على تطوير وتحسين مستواها الرقمي وخلق مجتمع رقمي يعتمد على التقنية في معاملاته المختلفة.

كما كان لجائحة كورونا تأثير متسارع على التنمية الرقمية في جميع أنحاء منطقة الدول العربية، ولكن تعتبر المنطقة مستوردا للرقمنة دون أن يكون لها دورا فاعلا في تطوير وابتكار أصول وخدمات الرقمنة.

4- نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي ومواجهة تداعيات جائحة كورونا في الدول العربية:

أدى انتشار جائحة كورونا إلى تغيرات جذرية في أسلوب العمل والحياة بصفة عامة فأصبحت رقمية أكثر من ذي قبل والدول العربية من الدول التي أدركت هذا التحول. ومما لاشك فيه أن التحديات تتولد عنها ايجابيات والتي فرضها الخيار الحتمي (حتمية التحول الرقمي)، لذلك وجب تقديم اقتراحات لتعزيز دور التحول الرقمي ما بعد الجائحة للوصول إلى "مجتمع رقمي يعيش حياة رقمية" (خواثرة، 2021، ص110) وذلك من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات (أو ما يعرف بالنفاذ الرقمي) وأهمها الاقتصاد فيساعد على ابتكار منتجات وخدمات جديدة، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وخلق فرص جديدة للنهوض من جديد بالاقتصاديات العربية وهذا كما يأتي:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية في الدول العربية، وذلك بـــ:
  - تصميم استراتيجية لمواجهة مخاطر العولمة الرقمية، من ناحية بناء القدرات البشرية وجذب الاستثمارات.
  - توسيع الوصول إلى الإنترنيت خاصة عن طريق شبكات الهاتف (السرعة ونطاق التغطية، تنافسية الأسعار) والتوسع في استخدام تقنية الجيل الخامس.
- سد الفجوة الرقمية بين الدول العربية وحتى بين الدولة الواحدة، وذلك باستغلال الفرص في وقت الجائحة واستخدامها كمحفز لاعتماد الرقمنة في القطاعات، خاصة في التطبيقات الموجهة نحو الأعمال، وهذا من خلال (عبد المنعم و قعلول، 2021، ص36):
  - تعزيز القدرات والمهارات الرقمية وتسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية (قعلول و طلحة، 2020، ص27)، والتكيف السريع مع التقنيات التكنولوجية الحديثة.
  - العمل على تحديث النظم التعليمية لتتماشى مع التطورات الرقمية، ووضع برامج رقمية لمحو الأمية الرقمية.
  - تفعيل التعاون المشترك بين الدول العربية في مجال التحول الرقمي، "مستقبلنا الجماعي سيتطلب تكاملا متناغما بين الأشخاص والتكنولوجيا"، مثل: انشاء المعاهد والكليات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات.

فمن خلال الجدول الموالي الذي يوضح مؤشر الجاهزية الالكترونية ومكوناته لثلاث دول عربية نلاحظ الفرق في مدى التحول الرقمي بين كل دولة على حدة، والتقدم في مسار تكنولوجيا المعلومات.

الجدول (04): مؤشر الجاهزية الالكترونية ومكوناته لعام 2020

	مؤشر الحكومة الالكترونية (OGDI)	المشاركة الالكترونية (EPI)	البنية التحتية للاتصالات (TII)	رأس المال البشري (HCI)
الامارات العربية المتحدة	1.0000	0.9405	0.9344	0.732
قطر	0.8625	0.6548	0.8233	0.6698
الجزائر	0.1177	0.1548	0.5787	0.6966

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (E-Government Survey, 2020)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن مؤشر الجاهزية الالكترونية شهد ارتفاعا مقارنة بالسنوات الماضية، حيث اعتمدت الشركات والحكومات في جميع أنحاء منطقة الدول العربية استراتيجيات وسياسات وخطط رقمية لتحسين وضعها الرقمي، بحيث يوضح مسح 2020 التقدم المحرز في تطوير الحكومة الالكترونية من خلال مسح مؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الالكترونية (OGDI) ويظهر علامات ايجابية على التقدم المتسارع في دولة الامارات العربية المتحدة وقطر، إلا أن الجزائر سجلت علامة منخفضة في هذا المؤشر. وأن مستوى البنية التحتية للاتصال تحت المعدل (المتوسط) إلا أنه مقارنة بالسنوات السابقة فهو في تحسن طفيف حيث بلغ معدلها 0.3889 سنة 2018، ليرتفع إلى 0.5787 سنة 2020 بالنسبة للجزائر. بحيث أن الفجوة الرقمية بالنسبة للجزائر تفسر من خلال أسباب عدة منها ضعف الربط الجغرافي بالانترنيت عالية الدقة، ضعف في إنتاج سلع وخدمات عالية الجودة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأسعار المرتفعة للهواتف الذكية وكذا مشاكل الأمن السيبراني. أما الامارات العربية المتحدة تستهدف التحول إلى مرحلة نضج الحكومة الرقمية كي يكون بمثابة مرجعا موحدا للحكومة الالكترونية/الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة يسترشد به عند العمل على مختلف محاور التحول الرقمي، الذي يركز على قياس القدرة على خلق حكومة ناضجة رقميا والحفاظ على استدامتها، وقد حققت تقدما كبيرا في التحول الرقمي مقارنة بالدول العربية.

- تشجيع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وذلك من خلال (لطرش وحراق، 2020، ص ص109-110):
  - تحسين بيئة الأعمال التكنولوجية والتنظيمية لتسهيل إنشاء شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية.
  - زيادة مستويات التثقيف المالي، ووضع أطر قانونية وتنظيمية كفيلة بتنظيم أسس المعاملات المالية والمتعاملين.
  - توفير البيانات والمؤشرات المالية المرتبطة بقطاع التكنولوجيا المالية.
- التأكيد على أهمية قياس الثقة والأمان والخصوصية، تعزيز الأمن السيبراني، وهذا بتحديث القوانين والتشريعات المرتبطة بذلك. حيث لا يزال مستخدمو شبكة الإنترنيت في الدول العربية يفتقدون للثقة في الخدمات المقدمة، وكذا الضعف التي تتميز به البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات (الملحق رقم01). وللإشارة فقد صنفت مجموعة من الدول العربية لسنة 2019 من الدول ذات أعلى معدلات اختراق في على الإنترنيت العالم، حيث سجلت كل من الكويت وقطر نفس المعدل وقدر بـــ99.6%، والبحرين والإمارات العربية المتحدة ما نسبته 99.3% و98.5% على التوالي (الملحق رقم02).
- تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الصحة (بشاري، 2020، ص602) لكل دولة عربية، مع محاولة العمل على الاتفاق بين الدول العربية على إنشاء نظام تعاون صحي في كافة المجالات (الطبية والعلاجية، والوقائية).
- دعم وتجسيد الرؤى الاستراتيجية والمبادرات الرقمية، بحيث عملت الدول العربية على تحديد استراتيجيات ومجالات للتدخل لدعم وتطوير قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات وللمساعدة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وأن خطط واستراتيجيات التحول الرقمي التي اطلقتها الدول العربية فرادى (قعلول و طلحة، 2020، ص9)، تريد السعي من خلالها إلى مواكبة التحولات التي فرضتها البيئة العالمية إلا أن كثير من هذه المبادرات لم تحقق الأهداف

المرجوة، ويبقى هدف كل دولة عربية تحقيق رؤيتها الرقمية دون أن يكون هناك توجه واضح لتجسيد تعاون مشترك مثل ما يحدث في باقي العالم. ولكن تبقى هناك فرصة حقيقية لتطوير رؤية اقليمية متكاملة في المجال الرقمي.

- اغتنام الفرص الجديدة وتعديل قواعد التجارة الدولية بما يتناسب وقواعد العصر الرقمي.
- الهدف الأساسي هو أن يكون للتكنولوجيا تأثير إيجابي على الاقتصاد ونوعية حياتنا، مما يساعدنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتطوير وإدارة ودمج التكنولوجيا في جميع جوانب المجتمع، وإقامة مركز عربي للتكنولوجيا يهتم بالأبحاث الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والرقمنة.
- التفكير فيما وراء COVID، ووضع خطط واقعية والاستعداد لعالم تحكم فيه التكنولوجيا والابتكار كتخصيص صناديق استثمارية لتمويل الاستثمارات الرقمية للدول الراغبة في ذلك.

إن ما تفرضه التحديات الراهنة على الاقتصاديات العربية تظهر استحالة قيام مشروع تنموي لدولة منفردة أمام تكتلات اقتصادية عملاقة، كما تظهر بوضوح أن مشاريع التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة هي حتمية لمواكبة التحول الرقمية ومواجهة آثار وتحديات العولمة.

5- إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي كخيار لمواجهة الآثار السلبية للحمائية التجارية وحتمية التحول الرقمي:

يمكن وضع إستراتيجية لمواجهة الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية الراهنة من خلال:

- تعزيز قيام علاقات تكتل اقتصادي تكاملية تمكن الدول العربية من توظيف طاقاتها ومواردها بصورة مثلى، وتسمح لها بتغيير وتنويع هياكلها الانتاجية بما يمكنها من الاستيعاب المتزايد لعناصر الاقتصاد الجديد كالتكنولوجيا المتقدمة والمعرفة والمهارات البشرية العالية التأهيل في قطاعاتها الانتاجية، وأيضا التنسيق بين أي تكتل اقتصادي عربي مصغر وبين التكتل الاقتصادي الشامل بحيث لا يكون هناك تعارض بينهما، والحفاظ على كيان كل دولة عربية داخل التكتل.
- التوجه نحو كسر حلقة "تقسيم العمل الدولي" المفروض بين الدول العربية.
- العمل على استكمال بناء قطاع التكنولوجيا والاتصالات، وتعزيز وتطوير البنية الأساسية له (عبد المنعم و قعلول، 2021، ص36)، من أجل تحسين القدرة على النمو والتنافسية وزيادة نسب انتشار الخدمات، وتسريع كل دولة لاستكمال استراتيجيتها في التحول الرقمي وتحرير قطاع الاتصالات بين الدول العربية.
- الاسراع في تجسيد مبادرات واستراتيجيات التحول الرقمي القائمة على أرض الواقع، وتطويرها وإشراك خصوصا القطاع الخاص بصورة كلية فيها، ووضع رؤية مستقبلية للتعاون المشترك بين الدول العربية.
- تحقيق الأمن التكنولوجي والتقني والتحرر من التبعية للخارج في هذا المجال، وإعطاء الفرص للكفاءات المحلية من أجل العمل على تسويقه وتطويره.
- دعم مراكز البحث العلمي ومشروعات البحث في المجالات المختلفة في الدول العربية من أجل الارتقاء بالمنتج العربي كما وكيفا، وإعطاء الأفضلية للأسواق العربية في تسويق المنتجات العربية.
- تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي من خلال تقوية مركز الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي (الباجوري، 2018، ص ص43-44)، ومواجهة المنافسين الآخرين يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، كما أن التعايش مع النظام الجديد

للتجارة العالمية أمر لا مناص منه، وفي هذه الظروف لا مفر أمام الدول العربية، من سلوك سبيلين في آن واحد، أولهما العمل على تقليل الخسائر المحتملة واغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام، وتحويل هذه الفرص من فرص نظرية إلى فرص واقعية وثانيهما إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بقصد بناء قوتها الذاتية، وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج.

- استكمال إنشاء منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (بن عدة و يوسفي، 2021، ص14) والإزالة التدريجية للقيود الجمركية المفروضة على الدول العربية، ودخولها حيز التنفيذ، يوفر للدول العربية الأعضاء فرصا مهمة لتخفيف من بعض الضغط الواقع عليها في إطار تحرير التجارة متعددة الأطراف، خصوصا وأن التكتل التجاري العربي قد تم بين دول معظمها تقريبا أعضاء في منظمة التجارة العالمية والعدد القليل يفاوض للانضمام، ويعزز القدرة التفاوضية لدى المنظمة وسيرفع وزنها النسبي كمجموعة مستقلة أو بالمقارنة مع باقي المجموعات الاقليمية والجغرافية الأخرى.

بناء على كل ما سبق، وبما للدول العربية من إمكانيات هائلة فإن المصلحة تحتم عليها بناء تكتل اقتصادي ضخم يضاهي التكتلات العصرية.

وفي الأخير يمكن القول أن الدول العربية ستتجه اراديا لإقامة تكاملها الاقتصادي للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة أمام التحديات التي فرضتها الساحة العالمية، وأيضا ضمان مكانتها كقوة اقتصادية على المستوى المحلي وتعزيز قدرتها على المستوى الدولي. كما أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة أمران حتميان لمواجهة التحديات العالمية، والتصدي للأزمات الجديدة التي أصبح لا يمكن مواجهة ارهاصاتها فرديا.

الخاتمة:

على ضوء ما جاء في الدراسة يمكن القول أن السياسات التجارية الحمائية الجديدة وجائحة كورونا تسببت في ركود اقتصادي عالمي بشكل عام كما أثرت بشكل عميق على الاقتصاديات العربية، لكنها أحدثت تغيرا جذريا في طرق حل المشاكل الاقتصادية وكذا تسريع عملية الاستفادة من الحلول التي تقدمها الخدمات الرقمية، وهذا ما يفرض حتمية التحول من الاقتصاد من شكله التقليدي إلى الرقمي.

ومما لاشك فيه أن تفشي جائحة كورونا ترك بعض الآثار الايجابية فيما يتعلق بثقافة استخدام الأدوات الرقمية في حياة الأفراد والمجتمعات، في هذا الإطار، بدأت العديد من الدول العربية تنفيذ مبادرات التحول الرقمي الأساسية، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات من دولة إلى أخرى وأهمها توفير البيئة التحتية للاتصالات السريعة، ونقص التشريعات اللازمة للتعامل مع هذا النوع الجديد من الاقتصاد، ونقص الثقافة الرقمية لدى المواطن ونقص الخبرات في مجال البرمجيات الذكية للتعامل بالاقتصاد الرقمي.

وبالرغم من التحديات التي تواجه الدول العربية في مسارها نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، وعلى الرغم من توافر المقومات الأساسية لإقامة تكامل اقتصادي عربي إلا أن هذه التجربة لا زالت تسير بخطى بطيئة وتبقى الارادة السياسية تمثل الدور الحاسم في نجاح وديمومة هذه التجربة. وخصوصا أن الظروف الاقتصادية الراهنة تفرض التوجه نحو إقامة تكامل اقتصادي عربي، وهذا ما يفرض أيضا التفكير في عالم ما بعد جائحة كورونا يحكمه التحول الرقمي (الاستعداد لعالم تحكم فيه التكنولوجيا والابتكار)، بحيث يمكن أن يكون التحول الرقمي مسار جديد لوضع مفهوم جديد للعولمة.

النتائج:

- رغم أهمية المقومات الاقتصادية لنجاح أي تكامل، فإن الارادة السياسية يظل لها الدور الحاسم في نجاح وديمومة أي تكامل اقتصادي؛
- إن ما تتمتع به الدول العربية من موارد طبيعية، إضافة إلى السوق الواسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي، كل ذلك يمثل فرصة لنجاح التكامل العربي الصاعد إلا أن تعثر المسيرة التكاملية العربية تتعلق بعدم وضوح الرؤية الانمائية العربية وعدم ارسائها على مداخل تنسجم ومعطيات الواقع الاقتصادي؛
- إن المواجهة الصحيحة لاحتمالات تصاعد النزعة الحمائية تتم بتفعيل منهج التنمية المستدامة والشاملة، من حيث دعم القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الزراعة والصناعة، وكذلك قطاعات البنية الأساسية المدعمة لها.
- المضي قدما في تعزيز الخطوات الرامية إلى دعم التحول التكنولوجي– الرقمي في الدول العربية، من خلال الاستراتيجيات والسياسات والخطط الرقمية المعمول بها في كل دولة واستخلاص تجارب الدول الأخرى، بما يزيد من فرص الاقتصاد العربي في تحقيق المكاسب من التجارة في السلع والخدمات ذات المكون التكنولوجي المرتفع والمتوسط؛
- التحول الرقمي في الدول العربية يواجه عدة تحديات تختلف من دولة عربية إلى أخرى وأهمها البنية التحتية للاتصالات.
- برغم الطموح وتعدد الآليات والاتفاقيات لم تحقق مبادرات التكامل الاقتصادي العربي الأهداف المنشودة في خلق نقلة نوعية للواقع الاقتصادي والتنموي بالبلدان العربية.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة، يجب على الدول العربية الأخذ بالتوصيات التالية:

- العمل على ابرام اتفاقيات جديدة بين الدول العربية وفق ما يفرضه العصر الجديد وعلى أسس تتفق عليها الدول العربية شعارها المصلحة المتبادلة بين أعضاء التكتل الواحد. ومواصلة السعي نحو تعزيز التكامل الاقتصادي العربي بمختلف عناصره. وعلى نحو خاص، من الضروري أن تنخرط الدول العربية أيضاً في سلاسل القيمة الإقليمية (العربية) إلى جانب انخراطها في سلاسل القيمة العالمية.
- يجب على الدول العربية نبد الخلافات، واتخاذ خطوات جادة للوصول إلى الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب؛
- بناء على ما سبق، وانطلاقا من تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالميا يتحتم على البلدان العربية السعي قدما في بناء صرحها الاقتصادي، إن لم يكن سعيا إلى مزايا هذه التكتلات فليكن خوفا من المضار التي قد يتعرض لها أي اقتصاد–في هذا العصر– يعمل منفردا في جو يتميز بالعمل الجماعي لكل الفاعلين الدوليين.

المصادر والمراجع:

1. عبد الرحيم إكرام. (2002). التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة (ط1). عربية للطباعة والنشر. القاهرة (مصر).

2. بوزكري جيلالي. (2016). الادارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3 (الجزائر).

3. المناور فيصل. (2020). استراتيجية التعافي الاقتصادي والمالي من تداعيات جائحة كورونا (COVID-19). مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد 22 (العدد 02)، الصفحات 137-145. المعهد العربي للتخطيط. (الكويت).

4. بشاري سلمى. (17 07, 2020). تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19). Les cahiers du CREAD، المجلد 36 (العدد 03)، الصفحات 545-580. مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التطوير (الجزائر).

5. بوزينة نسيمة، و بن عبد العزيز فطيمة. (28 12, 2019). الحكومة الالكترونية: تجربة الامارات العربية المتحدة (نموذج بليدة دبي) والدروس المستخلصة لتطبيق مشروع الجزائر الالكترونية. مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 08 (العدد 01)، الصفحات 399-422. جامعة الجزائر3 (الجزائر).

6. بن عدة عبد القادر، ويوسفي رشيد. (24 06, 2021). التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة-واقع وآفاق-دراسة تحليلية مقارنة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17 (العدد 26)، الصفحات 1-16. جامعة شلف (الجزائر).

7. حيزية هادف. (2013). التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (العدد04)، الصفحات 13-27. جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر).

8. خواثرة سامية. (08 05, 2021). التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 (العدد 02)، الصفحات 103-126. جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر).

9. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي. (2015). التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية (الدروس والمستجدات). مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 3 (العدد 1)، الصفحات 53-99. جامعة أدرار. (الجزائر).

10. عمورة جمال. (2013). معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 4 (العدد1)، الصفحات 96-119. جامعة الوادي (الجزائر).

11. لطرش ذهبية، حراق سمية. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. المجلد 5 (العدد 2). الصفحات 93-113 . جامعة الواد. (الجزائر).

12. محمد فتحي عبد الهادي. (11, 2011). رقمنة الدوريات العربية-مشروع رقمية الدوريات. مجلة الملك فهد الوطنية، المجلد 17 (العدد 02). (المملكة العربية السعودية).

13. منظر فاضل سعد البطاط. (جوان, 2008). التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصاديات العربية. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 05 (العدد 22)، الصفحات 45-61. جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس (الجزائر).

14. ميلود مهدي. (جانفي, 2009). التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب). مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 16 (العدد 45)، الصفحات 35-54.

15. الحسني عرفان، و عبد المنعم هبة. (2020). التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصاديات العربية. الدائرة الاقتصادية. صندوق النقد العربي: أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة).

16. عبد الوهاب الباجوري خالد. (2018). تداعيات الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي. دائرة البحوث الاقتصادية اتحاد الغرف العربية.

17. عبد المنعم هبة، و سفيان قعلول. (5, 2021). نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية. الدائرة الاقتصادية. صندوق النقد العربي: أبو ظبي (الامارات العربية المتحدة).

18. قعلول سفيان، و طلحة الوليد. (2020). الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات. صندوق النقد العربي. أبوظبي (الامارات العربية المتحدة).

19. صندوق النقد العربي. (2021). تقرير آفاق الاقتصاد العربي. تقرير دوروي، أبوظبي (الامارات العربية المتحدة).

20. الاسكوا. (2014). التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية. الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. بيروت.

21. البنك الدولي. (2020). تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الاقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا. منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي.

22. منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي. (2020). تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الاقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا. مجموعة البنك الدولي.

23. نشرة ضمان الاستثمار. (مارس, 2021). اتجاهات التجارة الخارجية في العالم والدول العربية. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات.

24. غنيم أحمد. (07 05, 2020). التوقّعات بشأن أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة في البلدان العربية. من البوابة العربية للتنمية: https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/exploring-potential-impact-covid-19-trade-arab-region ، تاريخ الاطلاع (2021/09/18).

25. مسح الحكومة الالكترونية. (2020). الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة. الأمم المتحدة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. نيويورك: http://itcat.org/Attach/AFSC%20report.pdf

26. Amadeo, K. (2019, 05 04). Trade Wars and their Effect on the Economy and You Why Trade Wars Are Bad and Nobody Wins. Retrieved 06 05, 2021, from the balance: https://www.thebalance.com/trade-wars-definition-how-it-affects-you-4159973

27. Amadeo, K. (2021, 08 21). What Is Trade Protectionism? Retrieved 08 30, 2021, from the balance: https://www.thebalance.com/what-is-trade-protectionism-3305896

28. Chen, J. (2019, 03 20). Trade War. Retrieved 06 02, 2021, from Investopedia: https://www.investopedia.com/terms/t/trade-war.asp

29. F. Sennholz, H. (1985, 03 01). FEE. Retrieved 07 29, 2021, from Protectionism and Unemployment: https://fee.org/articles/protectionism-and-unemployment/

30. Internet World Stats. (2019, 07 30). Retrieved from https://www.internetworldstats.com/top25.htm

31. Internet World Stats. (2021, 03 31). Retrieved 08 25, 2021, from Internet Usage in the Middle East-Africa: https://www.internetworldstats.com/stats5.htm

32. The World Bank. (2020). Population, Total-Arab World. Retrieved 09 21, 2021, from https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=1A

33. PORTULANS INSTITUTE. (2020). The Network Readiness Index, Accelerating Digital Transformation in a post-COVID Global Economy, https://networkreadinessindex.org/wp-content/uploads/2020/10/NRI-2020-Final-Report-October2020.pdf

34. The World Bank. (2020). Récupéré sur GDP growth (annual %)-Arab World: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&locations=1A&start=2000&view=chart

35. The World Trade Organization. (2020, 12 31). ALL WTO MEMBER COUNTRIES: NUMBER OF MEASURES. Retrieved 08 22, 2021, from WTO Integrated Trade intelligence portal: http://i-tip.wto.org/goods/Forms/GraphView.aspx?period=y&scale=ln

36. Trade Policy. (2021, 08 25). Retrieved from the balance: https://www.thebalance.com/trade-policy-4073939

37. E-Government Survey. (2020). Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development With addendum on COVID-19 Response. Department of Economic and Social Affairs. United Nations.

38. E-Government Survey. (2020). UN E-GOVERNMENT SURVEYS .Department of Economic and Social Affairs. United Nations, https://publicadministration.un.org/en/Research/UN-e-Government-surveys

الملاحق:

الملحق (01): ترتيب الدول العربية ضمن محور الثقة والبيئة التمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2020

الدولة	الأمن السيبراني	أمن خدمة الإنترنيت	البيئة التنظيمية
الامارات العربية المتحدة	35	56	22
قطر	19	73	63
المملكة العربية السعودية	14	91	86
عمان	18	92	94
الكويت	69	72	97
البحرين	70	75	40
لبنان	117	89	67
المغرب	93	77	87
مصر	25	116	124
الجزائر	107	111	105
الأردن	76	99	39
اليمن	132	130	134
تونس	77	85	90

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (The Network Readiness Index, 2020) (E-Government Survey, 2020, https://publicadministration.un.org/en/Research/UN-e-Government-surveys)

الملحق (02): أهم 25 دولة ذات أعلى معدلات اختراق على الإنترنيت (المستخدمون مقسمون على عدد السكان)

الدولة	2005	2010	2015	2019
الكويت	%99.0	غير متوفر	غير متوفر	%99.6
قطر	%99	غير متوفر	غير متوفر	%99.6
البحرين	%99	غير متوفر	غير متوفر	%99.3
الامارات العربية المتحدة	%100	غير متوفر	غير متوفر	%98.5

Source : (Internet World Stats, 2019, https://www.internetworldstats.com/top25.htm)

الملحق (03): تنمية الحكومة الالكترونية في الدول العربية لعام 2020

مستوى التصنيف	الدولة	تصنيف مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية
المستوى المرتفع جدا	الامارات العربية المتحدة	21
	البحرين	38
	المملكة العربية السعودية	43
	الكويت	46
	سلطنة عمان	50
المستوى المرتفع	قطر	66
	تونس	91
	المغرب	106
	مصر	111
	الجزائر	120

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: (مسح الحكومة الالكترونية، 2020)